

باب اللقطة

ش : حكى عن الخليل رحمه الله : (اللقطة) بضم اللام ،
وفتح القاف ، الكثير الالتقاط ، وبسكون القاف ما يلتقط .
قال أبو منصور : وهو قياس اللغة . وقال الأصمعي ، وابن
الأعرابي والفراء : هي بفتح القاف اسم للمال الملقوط أيضا .
ويقال فيه أيضا « لقطة »^(١) بضم اللام « ولقطة » بفتح
اللام والقاف ، وهي في الاصطلاح : المال الضائع عن ربه ،
يلتقطه غيره .

٢١٨٦ - والأصل فيها ما روى زيد بن خالد الجهني قال : سئل رسول
الله ﷺ عن لقطة الذهب ، فقال « اعرف وكأها ،
وعفاصها ، ثم عرفها سنة ، فإن لم تعرف فاستنفقها ، ولتكن
وديعة عندك ، فإن جاء طالبها يوما من الدهر فادفعها إليه »
وسأله عن ضالة الإبل فقال « مالك ولها ، دعها فإن معها
حذاؤها وسقاؤها ، ترد الماء ، وتأكل الشجر ، حتى يجدها
ربها » وسأله عن الشاة فقال « خذها ، فإنما هي لك ، أو
لأخيك أو للذئب » متفق عليه ،^(٢) في أحاديث أخر . والله
أعلم .

(١) في (س) : رحمه الله بضم اللام . وفي (خ) : والفراء بفتح القاف ويقال فيه : لقطة .
وفي هامش (خ) : في اللقطة أربع لغات ، نظمها ابن مالك في بيت فقال :
لقطة ولقطة ولقطة ولقط ما لا قط قد لقطه
الثلاث الأول بضم اللام ، وتختص الثانية بسكون القاف ، والرابعة بفتح اللام ، وحذف الهاء اهـ .
(٢) رواه البخاري ٩١ ، ٢٤٢٧ ومسلم ٢٠/١٢ - ٢٦ من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن
ويحيى بن سعيد ، عن يزيد مولى المنبث ، عن زيد بن خالد ، ورواه مسلم ٢٦/١٢ من طريق

قال : ومن وجد لقطة عرفها سنة ، في الأسواق ،
وأبواب المساجد .^(١)

ش : من وجد لقطة وجب عليه تعريفها ، وإن لم يرد
تملكها ، لما تقدم من حديث زيد بن خالد .

٢١٨٧ - وفي رواية عنه « لا يؤوي الضالة إلا ضال ما لم يعرفها »
رواه أحمد ، ومسلم ،^(٢) وقدر التعريف سنة
[للحديث] .

وظاهر كلام الخرق أن السنة تلي الإلتقاط ، وتكون
متوالية ، وهو صحيح ، لظاهر الأمر ، إذ مقتضاه الفور على
قاعدتنا ، ولأن صاحبها يطلبها عقب ضياعها ، فإذا عرفت
إذاً كان أقرب إلى وصولها إليه ، بخلاف ما لو تأخر ذلك ،
فلو ترك التعريف بعض الحول أثم ، وعرف بقيته ، لقوله
ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » [وإن تركه
جميع الحول سقط على المنصوص ، لسقوط حكمة التعريف ،
وهو تطلع المالك لها في الحول الأول ، وقيل : لا يسقط .

بسر بن سعيد عن زيد ، وأخرجه أكثر الأئمة و (العفاص) هو وعاؤها الذي وجدها فيه . وفي
(خ) : الذهب والفضة . وفي (م) : فاستبقها وتكون ... فإذا جاء ... مالك ولها حذاؤها . وقوله :
في أحاديث أخر . سيأتي أكثرها في هذا الباب .

(١) في المتن : سنة في أبواب المساجد .

(٢) هو في المسند ١١٧/٤ وصحيح مسلم ٢٨/١٢ من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ،
عن بكر بن سودة ، عن أبي سالم الجيشاني ، عن زيد بن خالد ، عن رسول الله ﷺ أنه قال
« من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها » ورواه أيضا الطحاوي في الشرح ١٣٤/٤ والبيهقي ١٩١/٦
والطبراني في الكبير ٥٢٨١ والحاكم ٦٤/٢ وصححه ، مع أنه في صحيح مسلم ، ولم أجده باللفظ الذي
ذكره الشارح عن زيد ، ويأتي حديث جرير بلفظ « لا يؤوي الضالة إلا ضال » وقد رسم في نسخ
الشرح « يأوي » الهمة على الألف ، وتكرر في مواضع ، وكذا في بعض كتب الحديث ، وفي (خ) :
ابن خالد الجهني . وفي (م) : لا يأوي ضالة إلا ضال مثلها .

٢١٨٨ - نظرا لقوله ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ^(١) وهنا قد استطاع التعريف على وجه ناقص ، فوجب عليه . انتهى ، (ومحل التعريف) محل وجدانها إن أمكن ، وفي الأسواق ^(٢) . وأبواب المساجد ، في أدبار الصلوات ، ونحو ذلك من مجامع الناس ، لأن المقصود من التعريف إظهار ربها عليها ، وهذه الأماكن مظنة ذلك ، بخلاف غيرها .

٢١٨٩ - ولا تعرف في المسجد ، للنهي عن ذلك ، ^(٣) ووقته النهار ، وقد يفهم هذا من قوله : في الأسواق ، وأبواب المساجد .

(١) يتكرر الاستدلال بهذا الحديث ، وقد تقدم قريبا برقم ٢١٥٥ في الوقف أنه عند البخاري ٧٢٨٨ ومسلم ١٠٠/٩ عن أبي هريرة ، ولفظه « إذا أمرتكم بشيء » الخ ، وفي (خ) : فلو تأخر التعريف وإن ترك جميع . وفي (د) : وهو تطلب المالك . وما بين المعقوفين ساقط من (س م) .

(٢) في (س د) : والأسواق . وسقط من (د) : على وجه ... ومحل التعريف .
(٣) روى مسلم ٥٤/٥ وأحمد ٣٤٩/٢ ، ٤٢٠ وأبو داود ٤٧٣ وابن ماجه ٧٦٧ والبيهقي ١٩٦/٦ من طريق حيوة ، عن أبي الأسود ، عن أبي عبد الله مولى شداد بن الهاد ، عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد ، فليقل : لا ردها الله عليك ، فإن المساجد لم تبين لهذا » ورواه الترمذي ١٣٣٦ ج ٤/٥٥٠ والحاكم ٧٦/٢ من طريق يزيد بن خصيفة ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال « إذا رأيتم من يبيع أو يتنازع في المسجد فقولوا : لا أربح الله تجارتك ، وإذا رأيتم من ينشد فيه ضالة فقولوا : لا رد الله عليك » قال الترمذي : حسن غريب . وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وروى مسلم ٥٤/٥ وأحمد ٣٦٠/٥ وابن ماجه ٧٦٥ والبيهقي ١٩٦/٦ وغيرهم من طريق علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، أن أعرابيا قال في المسجد : من دعا إلى الجمل الأحمر ؟ فقال النبي ﷺ « لا وجدت ، لا وجدت ، لا وجدت ، لا وجدت ، إنما بنيت هذه المساجد لما بنيت له » . وروى أحمد ١٧٩/٢ وأبو داود ١٠٧٩ والترمذي ٢٧١/٢ برقم ٣٢١ وابن ماجه ٧٦٦ وغيرهم من طريق ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : نهى رسول الله ﷺ عن الشراء والبيع في المسجد ، وأن تنشد فيه الأشعار ، وأن تنشد فيه الضالة ، وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة . وحسنه الترمذي ، وروى الشافعي في المسند ١٩٦ عن عمر رضي الله عنه قال : عرفها على أبواب المساجد .

وصفته أن يقول : من ضاع منه شيء ، أو نفقة ، أو ذهب ، ونحو ذلك ، ولا يذكر الصفة .

وظاهر كلام الخرقى أنه يعرف القليل والكثير ، وهو ظاهر إطلاق الحديث ، ويستثنى من ذلك اليسير ،^(١) الذي لا تتبعه النفس ، كالتمر ، والكسرة ، والسوط ، ونحو ذلك ، فإنه لا يجب تعريفه ، ولواجده الانتفاع به .

٢١٩٠ - لما روى جابر رضي الله عنه قال : رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا ، والسوط ، والحبل ، وأشباهه ، يلتقطه الرجل ينتفع به . [رواه أبو داود] .^(٢)

٢١٩١ - وفي الصحيحين أنه ﷺ مر بتمر في الطريق ، فقال « لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها »^(٣) والمعروف تقييد اليسير بما لا تتبعه نفوس أوساط الناس كما مثلنا ، ونص

(١) في (س م ع) : أن يعرف . وفي (م) : واستثنى اليسير .

(٢) هو في سنة ١٧١٧ من طريق المغيرة بن زياد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، وذكره أبو البركات في المنتقى ٣١٨١ وقال : رواه أحمد وأبو داود ، ولم أجده في المسند ، ولم ينبه على ذلك الشوكاني في النيل ٣٧٨/٥ ولم أقف على من عزاه لغير أبي داود ، وقد رواه البيهقي ١٩٥/٦ من طريق أبي داود وغيره ، ثم قال : في رفع هذا الحديث شك ، وفي إسناده ضعف . اهـ وذكر أبو داود أن بعضهم رواه عن جابر موقوفاً ، وقال المنذري في تهذيب السنن ١٦٤٣ : في إسناده المغيرة بن زياد ، وقد تكلم فيه غير واحد . اهـ ورواه ابن عدي ٢٣٥٣ في ترجمة المغيرة بن زياد وقد روى ابن أبي شيبة ٤٥٦/٦ عن عبد الله مولى آل طلحة قال : سألت رجل أم سلمة فقالت : الرجل يجرد سوطاً . ؟ فقالت : لا بأس به يصل به المسلم يده . قال : والحذاء ؟ قالت : والحذاء . قال : والوعاء ؟ قالت : لا أحل ما حرم الله ، الوعاء يكون فيه النفقة . ثم روى عن إبراهيم قال : كانوا يروخون من اللقطة في السير ، والعصا ، والسوط . وروى عن عطاء قال : لا بأس أن يلتقط السير والعصا والسوط . ثم روى عن عائشة أنها رخصت في اللقطة في درهم . وروى أيضاً عن سلمى بنت كعب قالت : وجدت خاتماً في طريق مكة ، فقالت عائشة : تمتعي به . وروى أيضاً عن عطاء قال : رخص للمسافر أن يلتقط السوط والعصا والتعلين .

(٣) رواه البخاري ٢٤٣١ ومسلم ١٧٧/٧ وغيرهما عن أنس رضي الله عنه .

أحمد - في رواية أبي بكر بن صدقة - على أنه يعرف الدرهم،^(١) وقال ابن عقيل في التذكرة : لا يجب تعريف الدائق ونحوه . وحمله في التلخيص على دائق الذهب ، نظرا لعرف العراق ، ولأبي محمد في الكافي احتمال بأن اليسير دون ثلاثة دراهم ، لأنه تافه .

٢١٩٢ - بدليل قول عائشة رضي الله عنها : كانوا لا يقطعون في الشيء التافه .^(٢)

وعوم « من » يشمل الذمي ، وصرح به غيره ، لعموم « من وجد لقطه » ولأنه أهل للتكسب،^(٣) فيصح التقاطه ، كاحتطابه ونحو ذلك ، ثم قال أبو محمد : إنه يضم إليه أمين في التعريف والحفظ ، وأكثر الأصحاب لم يتعرضوا لذلك ، وجعله ابن حمدان على القول بضم الأمين إلى الفاسق ، (ويشمل) الفاسق أيضا ، وهو صحيح لما تقدم ، وهل يضم إليه أمين ؟ فيه وجهان ، (أحدهما) - وهو ظاهر كلام القاضي في الجامع ، والشريف وأبي الخطاب في خلافهما ، والشيرازي - لا ، لأهليته للحفظ ، بدليل^(٤) إيداعه (والثاني) - واختاره القاضي في المجرد ، وابن البناء ، وبه قطع أبو البركات ، وأبو محمد في كتابيه الكبيرين -^(٥)

(١) في (م) : لا يتبعه أوساط . وفي (س ع) : يعرف الدراهم .

(٢) استشهد به أبو محمد في المغني ٦٩٨/٥ والكافي ٣٥١/٢ ولم أجده عنها مسندا ، وقد عزاه الحافظ في التلخيص ١٣٣٤ والحوث في حسن الأثر ٣١٩ لابن أبي شيبه في مسنده ، وقد رواه عبد الرزاق ١٨٩٥٩ والبيهقي ٢٥٥/٨ ، ٢٥٦ عن عروة بن الزبير ، أن السارق لم يكن يقطع في عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه .

(٣) في (م) : أهل للتكليف .

(٤) في (خ) : أحدهما لا وهو . وفي (م) : للحفظ وهو ظاهر بدليل .

(٥) المراد بهما المغني والكافي ، وقد ذكر هذه المسألة في المغني ٧٣٥/٥ وفي الكافي ٣٦٢/٢ ووقع في (م) : في كتابه الكبير .

نعم ، حفظا لمال الغائب ، ثم قال القاضي : يكون الأمين هو المباشر للتعريف ، لاتهم الفاسق ، فر بما قصر .

(ويشمل) أيضا الرقيق ، وهو صحيح ، فإن كان مكاتبا فحكمه حكم الحر ، وإن كان قنا صنع التقاطه على المذهب ، (وعنه) لا يصح إلا بإذن سيده ، فعلى المذهب يصح تعريفه ، ثم إن تلفت في حول التعريف بلا تفريط^(١) فلا شيء عليه ، وإن تلفت بتفريطه ، أو أتلها ضمنها في رقبة لجنائته ، وإن مضى حول التعريف هل يملكها ؟ قال في التلخيص : قال أصحابنا : يخرج على الروائين في ملك العبد . وهذا مقتضى كلام أبي البركات ، قال صاحب التلخيص : وعلى ما بينت أن الروائين فيما إذا^(٢) ملكه السيد ، لا يملك هنا بحال . وقطع أبو محمد في الكافي والمغني أن السيد يملك بمضي الحول ، فأما أنه نظر إلى ما قال صاحب التلخيص ، وإما أنه فرع على المذهب ، ثم إن صاحب المحرر قال : إن ملك وتلفت ضمنها في ذمته ، وإن لم يملك ضمنها في رقبته^(٣) ، وقال في التلخيص : إنه يضمها في ذمته ، نص عليه . قال : لأنها للسيد ، أو للعبد مضمونة في ذمته . وكذا قال طائفة من الأصحاب ، منهم

(١) في (خ) : ويشمل الرقيق وهو صحيح أيضا . وفي (س م) : بإذن السيد . وفي (خ) : بلا تفريط منه .

(٢) ليس في (د) : وإن مضى ... يخرج . وفي (م) : يخرج في الروائين ... وهو مقتضى ... وعلى ما بينا فيما إذا . وهذا البحث موضح في المغني ٦٣٢/٥ والكافي ٣٦١/٢ .

(٣) في (م) : ما قاله صاحب صاحب المحرر قال . وفي (خ) : وإن لم يملكها . وفي (ع) : قيمتها في رقبته . وهذا الكلام في المحرر ٣٧٢/١ وقد تصرف فيه الشارح ، وفي هامش (خ) : على المذهب وهو أنه لا يملك أصلا . اهـ .

أبو محمد في المقنع ، وهذا متوجه إن قلنا : إن العبد يملك ،
أما إن قلنا : إن الملك للسيد - ، كما صرح^(١) به أبو محمد ،
واقتضاه كلام صاحب التلخيص وغيره - فالجناية على مال
السيد ، فلا تتعلق بذمته ، ولا برقبته ، بل الذي ينبغي
أن تتعلق بذمة السيد ، وإن قيل : إن العبد لم يملك ولا
السيد ، تعين التعلق برقبته كجناياته ، وهذه تحتاج إلى زيادة
تحقيق ، ولها فروع^(٢) أخر ليس هذا موضعها ، وحكم أم
الولد والمعلق عتقها بصفة حكم القن . والله أعلم .

قال : فإن جاء ربها وإلا كانت كسائر ماله .^(٣)

ش : يعني إذا عرفها فإن جاء ربها في الحول فهي باقية على
ملكه ، وإن انقضى الحول ولم تعرف ، صارت عند انقضاء
الحول كسائر مال الملتقط ، على المذهب بلا ريب ، لما تقدم
من حديث زيد .

٢١٩٣ - وفي رواية فيه « فاستمتع بها » وفي رواية « وإلا فهي
لك »^(٤) قال في الانتصار : ونقل البغوي^(٥) عنه ما يدل على

(١) في (م) : إن قلنا العبد يملك . وفي (خ ع) : العبد ملك . وفي (م) : أما إن قلنا : العبد لا
يملك كما . وفي (ع) : إن قلنا الملك . وانظر كلام أبي محمد في المقنع ٣٠٢/٢ .

(٢) في (م) : فلا تتعلق بذمته وله فروع .

(٣) في (خ) : فإن جاء أمواله .

(٤) لم أجد في روايات حديث زيد « فاستمتع بها » وإنما هو في حديث أبي بن كعب ، كما في
البخاري ٢٤٢٦ ومسلم ٢٧/١٢ وقد روى البخاري ومسلم حديث زيد بعدة ألفاظ ، منها
« فاستنفقها » « فاستنق بها » « فشأنك بها » أما رواية « فهي لك » فعند مسلم ٢٥/١٢ عن زيد ،
ورواها أحمد ١١٥/٤ وغيره .

(٥) هو أبو القاسم ، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، المتوفى سنة ٣١٧ هـ وقد زاد على المائة ،
كما في طبقات الخنابلة رقم ٢٥٩ وفي (ع) : التقدير . وفي (م) : التبرير . وفي (س) : التقرير .
وما أثبتناه عن (خ د) هو الصواب : وفي الإنصاف ٤١٤/٦ : قال في الانتصار : ونقل عنه ما يدل

أن اللقطة لا تملك . قلت : وهو غريب ، لا تفريع ولا عمل عليه .

وقد شمل كلام الخرقى الغني والفقير ، وهو المشهور من المذهب لما تقدم من حديث زيد .

٢١٩٤ - وفي حديث أبي بن كعب « فاستمتع بها »^(١) وشذ حنبل عن أصحابه ، فنقل عن أحمد اختصاص التملك بالفقير ، وأنكر ذلك الخلال .

٢١٩٥ - لما روى عياض بن حمار قال : قال رسول الله ﷺ « من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل ، وليحفظ عفاصها ، ووكاءها ، ثم لا يكتم ، ولا يغيب ، فإن جاء ربها فهو أحق بها ، وإلا فهو مال الله يؤتیه من يشاء » رواه الخمسة إلا الترمذي ، قال بعض الحفاظ : ورجاله رجال الصحيح^(٢).

الخ ، وبهامش (خ) : إنما هو غريب بالنسبة إلى الأئمان خاصة ، وأما بالنسبة إلى غيرها فسيأتي فيها خلاف عن أحمد اهـ .

(١) هو الحديث الذي أشرنا إليه آنفا ، وقد رواه البخاري ٢٤٢٦ ومسلم ٢٦/١٢ من طريق سلمة بن كهيل ، قال : سمعت سويد بن غفلة ، قال : لقيت أبي بن كعب رضي الله عنه فقال : أصبت صرة فيها مائة دينار ، فأتيته النبي ﷺ فقال « عرفها حولا » فعرفتها حولا فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيتها فقال « عرفها حولا » فعرفتها فلم أجد ، ثم أتيتها ثلاثا ، فقال « احفظ وعاءها وعددها ، ووكاءها فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها » فاستمتعت ، فلفيته بعد بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا .

(٢) عياض بن حمار هو التميمي المجاشعي ، ذكره في الإصابة ، وأنه سكن البصرة ، ولم يؤرخ وفاته ، وهذا الحديث عند أحمد ١٦١/٤ وأبي داود ١٧٠٩ وابن ماجه ٢٥٠٥ من طرق عن مطرف بن عبد الله بن الشخير ، عن عياض ، ولم يروه النسائي في المجتبى ، لكنه في سننه الكبرى ، كما في تحفة الأشراف ١١٠١٣ ورواه أيضا الطيالسي كما في المنحة ١٤٠٩ وابن أبي شيبة ٤٥٥/٦ وابن حبان كما في الموارد ١١٦٩ والطحاوي في الشرح ١٣٦/٤ وفي المشكل ٢٠٧/٤ وابن الجارود ٦٧١ والطبراني في الصغير ٢٩/٢ والبيهقي ١٨٧/٦ وقال الحفاظ في البلوغ ٩٦٨ : وصححه ابن خزيمة ، وابن الجارود ، وابن حبان . وقال ابن عبد الهادي في المحرر ١٦١ : رجاله رجال الصحيح . وهو مراد الزركشي ببعض الحفاظ .

وظاهره أن واجدها لا يختص بها ، بل سبيلها^(١) سبيل الأموال المضافة إلى الرب سبحانه ، من الخمس وغيره ، وحديث زيد بن خالد قضية في عين لا عموم لها ، إذ يجوز أن النبي ﷺ رآه فقيرا ، فأباح له الأخذ ، أو لمصلحة أخرى ، لأن الرسول ﷺ نائب الله في أمواله .

وشمل كلامه أيضا الأثمان ، والعروض ، والشاة ، ونحوها ، ولا خلاف في ملك الأثمان ، لنص حديث زيد بن خالد ، واختلف فيما عداها ، (فعنه) لا تملك مطلقا .

٢١٩٦ - أما في الشاة ونحوها فلما روي عن النبي ﷺ أنه قال « لا يؤوي الضالة إلا ضال » رواه أحمد ، وأبو داود ،^(٢) والضالة اسم للحيوان ، دون سائر اللقطة .

٢١٩٧ - وأما في العروض فلأن ذلك يروى عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم^(٣) ولا يصح قياسها على

(١) في (ع) : فظاهره . وفي (م) : يختص بل .

(٢) رواه أحمد ٣٦٠/٤ وأبو داود ١٧٢٠ وغيرهما من طريق المنذر بن جبر ، عن جرير البجلي ، وقد ذكره الشارح بتمامه فيما بعد ، ورواه أيضا الطبراني في الكبير ٢٣٧٦ والأوسط ١٤٠٣ وقد رُسمت كلمة (يأوي) هكذا بالألف في النسخ ، وفي بعض كتب الحديث ، وفي (ع س خ) : يشمل كلامه والشاة ... فيما عداها . وبهامش (خ) على قوله (ولا خلاف) : إلا على رواية البغوي السابقة ، فإنها عامة في الأثمان وغيرها . اهـ .

(٣) هكذا ذكر الموفق أبو محمد في المغني ٧٠٤/٥ وغيره ، وقد روى عبد الرزاق ١٨٦٢٣ عن الزهري ، عن سالم قال : وجد رجلا ورقا ، فأتى بها ابن عمر فقال له : عرفها . فقال : قد عرفتها فلم أجد أحدا يعترفها ، أفأدفعها إلى الأمير ؟ قال : إذا يقبلها . قال : أفأتصدق بها ؟ قال : وإن جاء صاحبها غرمتها ؟ قال : فكيف أصنع ؟ قال : قد كنت ترى مكانها أن لا تأخذها . وروى الطحاوي في الشرح ١٣٨/٤ عن العلاء بن سهيل ، أنه سمع ابن عمر يسأل عن الضالة من الفرج والشيء يجده الإنسان ، فقال : اتق خيرها بشرها ، وشرها بخيرها ، ولا تضمنها ، فإن الضالة لا يضمها إلا ضال . وروى البيهقي ١٨٨/٦ من طريق مالك ، عن نافع ، أن رجلا وجد لقطة فجاء إلى ابن عمر فقال له : عرفها . قال : قد فعلت . قال : لا أمرك أن تأكلها ، ولو شئت لم تأخذها .

الأثمان ، فإن الغرض يتعلق بها ،^(١) بخلاف الأثمان ،
(وعنه) تملك مطلقا ، وهي ظاهر كلام الخرقى هنا ،
وسينص عليها في الشاة ،^(٢) واختيار ابن أبي موسى ، وأبي
محمد ، لحديث زيد بن خالد في الشاة ، وهو نص في جواز
التقاطها ، وهو خاص ، فيقدم على « لا يؤوي الضالة »
الحديث ، ولحديث عياض بن حمار « من وجد لقطة » مع
التزام أن عموم^(٣) الأشخاص ، يقتضي عموم الأحوال .

٢١٩٨ - وروى الجوزجاني والأثرم قالاً : حدثنا أبو نعيم ، ثنا هشام
ابن سعد ، قال : حدثني عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن
جده ، قال : أتى رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله
كيف ترى في متاع يوجد في الطريق الميتاء ، أو في قرية
مسكونة ؟ قال « عرفه سنة ، فإن جاء صاحبه وإلا فشأنك
به » .^(٤)

وروى عبد الرزاق ١٨٦٢٤ عن ابن عباس قال : لا ترفع اللقطة ، لست منها في شيء . وقال :
تركها خير من أخذها . وروى أيضا برقم ١٨٦٢٧ عن عكرمة قال : تعرفها ، فإن لم تعرف
فتصدق بها ، فإن جاء باغيها فإن شاء غرمتها ، وإن شاء فالأجر له . ثم روى برقم ١٨٦٣٢ عن
ابن عباس في اللقطة يتصدق بها ، فإن جاء صاحبها خيره ، فإن اختار الأجر كان له الأجر ، وإن
اختار ماله كان له ماله وروى ابن أبي شيبة ٤٤٩/٦ نحوه . وروى عبد الرزاق أيضا ١٨٦٣١
عن أبي وائل قال : اشترى ابن مسعود من رجل جارية بست مائة أو سبع مائة ، فنشده سنة لا
يجده ، ثم خرج بها إلى السدة ، فتصدق بها عن ربها ، فإن جاء صاحبها خيره ، فإن اختار الأجر
كان له الأجر ، وإن اختار ماله كان له ماله . ثم قال ابن مسعود : هكذا فعلوا باللقطة وكذا رواه
ابن أبي شيبة ٤٤٩/٦ .

(١) في (ع) : ولا يصح قياسا . وفي (م د) : فإن العروض .

(٢) في (خ) : وهو ظاهر . وليس في (د) : وسينص الشاة .

(٣) سبق أنفا حديث عياض برقم ٢١٩٤ ووقع في (د) : ابن حمار هنا ، وسينص عليها في الشاة
مع التزام . وفي (م) : مع التزام عموم .

(٤) الجوزجاني هو الحافظ محدث الشام ، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق ، السعدي ، مولده
بجوزجان من كوربلخ بخراسان ، واستوطن دمشق ، ومات بها سنة ٢٥٩ كما في تذكرة الحفاظ

٢١٩٩ - وروى الجوزجاني عن عمر وابنه ما يدل على أن العروض تملك ،^(١) (وعنه) رواية ثالثة - وهي المشهورة في النقل

٥٤٩ والأثرم هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني أحد تلامذة الإمام أحمد المقرين عنده ، له كتاب في علل الحديث ، وآخر في السنن ، مات سنة ٢٦١ كما في طبقات الخنابلة ٦٦/١ ولم أطلع على شيء من كتبه للبحث عن هذا الحديث ، ولكن هذا الإسناد صحيح ، فإن أبا نعيم هو الفضل ابن دكين ، المتوفى سنة ٢١٩ وقد روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما ، وهشام بن سعد هو أبو عباد القرشي بالولا ، المدني ، روى له مسلم وأهل السنن ، كما في تهذيب التهذيب ، والحديث ساقه أبو محمد في المغني ٧٠٤/٥ بهذا الإسناد ، ورواه أحمد ١٨٠/٢ ، ٢٠٣ من طريق ابن إسحاق ، عن عمرو بن شعيب ، وفيه : أن رجلا من مزينة سأل عن ضالة الإبل ، وعن ضالة الغنم ، وعن الحريسة التي توجد في مراتعها ، ثم قال : يارسول الله اللقطة نجدها في السبيل العامر ، قال : عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فهي لك ، ورواه أبو داود ١٧١٠ من طريق ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، وفيه قال : وسئل عن اللقطة فقال : ما كان منها في طريق الميتة أو القرية الجامعة فعرفها سنة ، الخ ، ورواه النسائي ٤٤/٥ وعبد الرزاق ١٨٥٩٧ وابن أبي شيبة ٤٥٠/٦ والحاكم ٦٥/٢ وأبو عبيد ٨٥٨ وابن الجارود ٦٧٠ والدارقطني ١٩٤/٣ ، ١٣٦/٤ والبيهقي ١٥٥/٤ ، ١٩٠/٦ والطبراني في الأوسط ٥٣٠ من طرق عن عمرو بن شعيب به مختصرا ومطولا ، وصححه الحاكم والذهبي ، وأحمد شاكر في تحقيق المسند ٦٦٨٣ وروى بعضه الترمذي ٥١٠/٤ برقم ١٣٦ وابن ماجه ٢٥٩٦ بدون ذكر اللقطة ، وحسنه الترمذي ، وسكت عنه أبو داود ، ونقل المنذري في تهذيبه ١٦٣٩ تحسين الترمذي وأقره ، وقوله : الميتة ، بكسر الميم أي المسلوك ، مفعول من الإتيان ، قاله في النهاية مادة (أتى) وبهامش (خ) : هو مفعول من الإتيان ، يعني التي يأتي الناس عليها ، وهي الطريق المسلوك ، وميمه زائدة . اهـ ، وعند النسائي : في طريق مأتي . وعند أحمد : في السبيل العامر . وفي (م) : عن الجوزجاني . وفي (س ع د) : هشام بن سعيد .

(١) ذكره أبو محمد في المغني ٧٠٤/٥ وعزاه للجوزجاني والأثرم ، وعنده أن سفيان بن عبد الله وجد عيبة ، فأقى بها عمر بن الخطاب فقال : عرفها سنة ، فإن عرفت وإلا فهي لك . قال : وروى الجوزجاني بإسناده عن الحر بن الصباح ، قال : كنت عند ابن عمر بمكة ، إذ جاءه رجل فقال : إني وجدت هذا البرد وقد نشدته وعرفت فلم يعرفه أحد ، فقال : إن شئت قومته قيمة عدل ، ولبسته ، وكنت له ضامنا ، متى جاءك صاحبه دفعت إليه ثمنه ، وإن لم يجيء له طالب فهو لك إن شئت . اهـ والحديث الأول رواه الدارمي ٢٦٥/٢ والطحاوي في الشرح ١٣٧/٤ والنسائي في الكبرى ، كما في تحفة الأشراف ١٠٤٥٦ من طريق عمرو بن شعيب ، عن عمرو وعاصم ابني سفيان بن عبد الله بن ربيعة الثقفي ، أن سفيان بن عبد الله وجد عيبة فأقى بها عمر بن الخطاب ، فقال له : عرفها سنة . فإن عرفت فذاك ، وإلا فهي لك . وروى ابن أبي شيبة ٤٥٢/٦ عن سويد ابن غفلة ، قال : كان عمر يأمر أن تعرف اللقطة سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا تصدق بها ، فإن جاء صاحبها خير . ثم روى عن أبي عقرب ، قال : التقطت بكرة فأتيت بها عمر ، فقال : عرفها

والمذهب ، عند عامة الأصحاب - أن الشاة ونحوها تملك دون العروض ، وقد فهم دليلها مما تقدم .

وحيث قلنا : لا تملك العروض . (فعنه) تعرف أبدا ، اختارها أبو بكر في (زاد المسافر) وابن عقيل أظنه في (الفصول) ، (وعنه) - وهو المشهور عنه ، واختيار الحلال ، وزعم أن الأول قول أول - تباع^(١) ويتصدق بضمنها بشرط الضمان ، وقال القاضي في الخصال : يخير بين تعريفها أبدا ، وبين دفعها إلى الحاكم ، ليرى رأيه فيها . وقال ابن عقيل في التذكرة :^(٢) يدفعها إلى الحاكم .

وشمل كلام الخرقى أيضا لقطة الحل والحرم ، وهو إحدى الروايتين ، واختيار الجمهور ، لحديث زيد بن خالد ، وعياض بن حمار ، التزاما بأن عموم الأشخاص يتناول عموم الأحوال ، إذ قوله ﷺ « من وجد لقطة » عام في كل واجد ، وعموم الواجدين يستلزم عموم أحوالهم .

حولا . فعرفتها فلم أجد أحدا يعرفها ، فأتيته فقال : تصدق بها . وروى عبد الرزاق ١٨٦١٩ عن معاوية بن عبد الله بن بدر ، أن أباه أقبل من الشام ، فوجد صرة فيها ذهب ، فجاء بها عمر ، فقال له عمر : انشدها على باب المسجد ثلاثة أيام ، ثم عرفها سنة ، فإن اعترفت وإلا فهي لك . ثم روى عن إسماعيل بن أمية ، عن عمر قال : إذا وجدت لقطة فعرفها . الخ ، ثم روى عن أبي سعاد ، أنه أقبل من مصر ، فوجد ذهبا سبعين دينارا ، فجاء بها عمر فقال : عرفها سنة . الخ ، ثم روى برقم ١٨٦٣٩ عن عبيد بن عمير ، أن عمر أتاه رجل وجد جرابا فيه سوق ، فأمر أن يعرفه ثلاثا ، ثم أتاه فقال : لم يعرفه أحد . فقال عمر : خذ يا غلام ، هذا خير من أن تذهب به السباع ، وتسفيه الرياح .

(١) في (م) : واختارها أبو بكر . وفي (خ) : وابن عقيل في الأصول . وفي (ع م د) : في الأصول ، وهو . وفي (ع س د م) : قول أول ، وعنه تباع .

(٢) في (ع) : يشترط الضمان . وفي (م) : تعريفها وبين . وفي (س م ع) : وابن عقيل في البداية .

[وكذلك سؤال زيد عن لقطة الذهب ، اسم جنس مضاف ، فيشمل كل لقطة ذهب ، ويلزم منه عموم أحوالها]^(١) ، (والثانية) : لا تملك لقطة الحرم بحال ، بل تعرف أبدا .

٢٢٠٠ - لقوله ﷺ في بلد مكة « ولا تحل لقطتها إلا لمنشد »^(٢) أي لمنشد على الدوام ، وإلا غير لقطة الحرم لا تحل أيضا إلا لقاصد تعريفها ، وحفظها .

٢٢٠١ - ويؤيد هذا ما روى عبد الرحمن بن عثمان التيمي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهي عن لقطة الحاج ، رواه مسلم .^(٣) وهذا أخص من تلك فيقيد ، لا سيما ويمنع : أن عموم الأشخاص (لا) يستلزم عموم الأحوال .^(٤)

وقول الخرقى : وإلا فهي كسائر ماله . ظاهره أنها تدخل في ملكه من غير اختياره ، وكذا نص أحمد في رواية الجماعة ، وعليه الجمهور ، لظواهر الأحاديث السابقة .

(١) في (ع م) : أحد الروایتين . وفي (خ) : إذ عموم قوله ﷺ . وفي (م) : الواجب يستلزم . (٢) رواه البخاري ١١٢ ، ٢٤٣٤ عن أبي هريرة ، في تحريم مكة ، ورواه أيضا ٢٤٣٣ عن ابن عباس مطولا ، ورواه مسلم ١٢٦/١١ - ١٢٨ عنهما .

(٣) هو في صحيحه ٢٨/١٢ من طريق بكير بن الأشج ، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، عن عبد الرحمن بن عثمان ، ورواه أيضا أحمد ٤٩٩/٣ وأبو داود ١٧١٩ وابن حبان كما في الموارد ١١٧٢ والطحاوي في الشرح ١٤٠/٤ والبيهقي ١٩٩/٦ والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ٩٧٠٥ كلهم من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج به ، ورواه الحاكم ٦٤/٢ وقال : صحيح الإسناد . مع أنه عند مسلم كما عرفت ، وعبد الرحمن هذا هو ابن أخي طلحة بن عبيد الله ، أسلم زمن الفتح أو قبله ، ذكره في الإصابة ، وذكر أنه شهد اليرموك وغيرها ، ومات سنة ٧٣ في فتنه ابن الزبير بمكة .

(٤) في (خ ع م) : من تلك فيقدم . وفي (خ م) : ومنع . وفي جميع النسخ (لا يستلزم) والأولى حذف (لا) أي : ومنع قولهم : إن عموم الأشخاص يستلزم .

٢٢٠٢ - وفي رواية لمسلم في حديث زيد بن خالد « فَإِنْ جَاءَ صاحبها ، فعرف عفاصها ، ووكاءها ، وعددها ، فأعطها إياه ، وإلا فهي لك »^(١) واختار أبو الخطاب في هدايته أنه لا يملكها حتى يختار ذلك ،^(٢) وحكاها ابن الزاغوني رواية .

ومقتضى كلامه أنه لو لم يعرفها التعريف السابق - وهو السنة - أنه لا يملكها ، وهو صحيح ، وكذلك لو لم يعرفها الحول ، نعم إن آخر التعريف أو بعضه في الحول الأول لعذر ، من مرض ، أو حبس ، أو صغر ، ونحو ذلك ، ملكها بالتعريف في ثاني الحول في وجه ، وعلى المنصوص لا كالأول ، والله أعلم .

قال : وحفظ وكاءها ، وعفاصها ، وحفظ عددها ، وصفتها .

ش : هذا عطف على قوله : عرفها سنة . فيحتمل أنه واجب مطلقا كالتعريف ، لظاهر حديث زيد ، ويحتمل أنه مطلوب جملة ، ثم عند الالتقاط مستحب ، وعند تمام التعريف ،

(١) هو بهذا اللفظ في صحيح مسلم ٢٥/١٢ من رواية حماد بن سلمة ، عن يحيى بن سعيد ، وربيعة ، ورواه أيضا أبو داود ١٧٠٨ لكنه قال : وهذه الزيادة التي زاد حماد بن سلمة ليست بمحفوظة . قال المنذري في تهذيب السنن ١٦٣٥ : وهذه الزيادة قد أخرجها مسلم في صحيحه ، من حديث حماد بن سلمة ، وذكر مسلم في صحيحه أن سفيان الثوري ، وزيد بن أبي أنيسة ، وحماد بن سلمة ، ذكروا هذه الزيادة . وقد أخرج الترمذي والنسائي من حديث سفيان الثوري ، عن سلمة بن كهيل ، بهذه الزيادة . اهـ وقد رواه البخاري ٢٤٣٨ وفيه « فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَافِصِهَا وَوَكَّاءِهَا ، وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْ بِهَا » وفي (س ع) : وقول الحرقي وإلا فهو . وفي (خ) : وهذا نص أحمد .

(٢) قال في الهداية ٢٠٣/١ : وإذا مضى الحول ، وكانت عينها ، أو ورقا ملكها ، وإن كانت عروضاً لم يملكها .

وإرادة التصرف فيها أو خلطها بماله واجب ، وهو ظاهر كلامه ، وعليه شرح أبو محمد ، وفاقا للأصحاب ، لأن دفعها إلى ربا يجب بما ذكر ، فلا بد من معرفته نظرا إلى أن ما لا^(١) يتم الواجب إلا به واجب .

٢٢٠٣ - وفي رواية عن أبي بن كعب أنه قال : وجدت مائة دينار ، فأتيت بها النبي ﷺ فقال « عرفها حولا » فلم تعرف ، فرجعت إليه فقال « اعرف عدتها ، ووعاءها ، ووكاءها ، واخلطها بمالك »^(٢) وظاهره أن الخلط مرتب على معرفة ما تقدم ، وأنه قبل التعريف لم يأمره بذلك ، وهذه القرينة الصارفة لحديث زيد وغيره عن الوجوب ، « والوكاء » الخيط الذي تربط به ، « والعفاس » الوعاء الذي تكون فيه ، من خرقة أو غيرها ، وفي معنى العدد الكيل والوزن ،^(٣) ويبالغ في معرفة صفتها ، وكل شيء تعرف به .

وظاهر كلام الخرقى أنه لا يجب الإشهاد عليها ، وهو المشهور ، نظرا إلى حديث زيد وغيره ، حيث لم يأمره ﷺ بالإشهاد ، نعم يستحب ، لحديث عياض بن حمار ، وأوجه ابن أبي موسى ، وأبو بكر في التنبيه ، لظاهر الأمر ، والشهود

(١) انظر شرح أبي محمد لهذه المسألة في المغني ٧٠٧/٥ وفي (ع) : جملة عند . وفي (م) : خلطها بماله وهو . وفي (خ) : يجب كما ذكر . وفي (د) : نظرا إلى مال .

(٢) تقدم أن حديث أبي عند البخاري ٢٤٢٦ ومسلم ٢٧/١٢ وغيرهما ، ولكنه بلفظ « اعرف عددها ووعاءها ، ووكاءها ، فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وعند بعضهم « وإلا فهي كسبيل مالك » ولفظة « وإلا فاخلطها بمالك » وقعت في حديث زيد بن خالد ، عند البخاري ٥٢٩٢ وأحمد ١١٦/٤ وابن ماجه ٢٥٠٤ وغيرهم ، وفي (م) : فما تعرف فرجعت فقال .

(٣) في (س) : الذي يربط به . وفي (د) : ترتبط . وفي (م) : الذي تربطه ، والعفاس الذي ، وفي (د) : والعفاس التي . وفي (ع س) : الوعاء التي . وليس في (م) : الوزن .

عدلان فصاعدا ، ولا يشهد على الصفات ، نص عليه ،
لاحتمال شياعه ، فيعتمده المدعي الكاذب ، والله أعلم .

قال : فإن جاء ربها فوصفها دفعت إليه بلا بينة .
ش : يعني إذا جاء ربها بعد الحول ، وصيرورتها كسائر مال
الملتقط ، وهي باقية ، فوصفها بالصفات السابقة ، وجب
دفعها إليه بلا بينة ، وإن لم يغلب على ظنه صدقه .

٢٢٠٤ - لأن في حديث أبي بن كعب قال : « عرفها ، فإن جاء أحد
يخبرك بعثتها ، ووعائها ، فأعطها إياه ، وإلا فاستمتع بها »
رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذي .^(١)

٢٢٠٥ - وفي حديث زيد « فإن جاء طالبها يوما من الدهر فأدها إليه »
وفي رواية فيه « فإن جاء صاحبها ، فعرف عفاصها ،
وعدها ، ووكانها ، فأعطها إياه ، وإلا فهي لك » .^(٢)

٢٢٠٦ - ولا ينافي هذا قوله ﷺ « البينة على المدعي ، واليمين على من
أنكر » .^(٣) إذ هذا مع وجود منكر ، ولا منكر في صورة
اللقطة ، فهي غير داخلة في الحديث ، ولو سلم دخولها ،

(١) تقدم آنفا أنه متفق عليه ، وهذا اللفظ عند أحمد ١٢٦/٥ ولفظ مسلم ٢٧/١٢ « وإلا فهي
سبيل مالك » وكذا رواه الترمذي ٦١٨/٤ برقم ١٣٨٦ ورواه أيضا أبو داود ١٧٠١ وابن ماجه
٢٥٠٦ والطيالسي كما في المنحة ١٤١٢ وعبد الرزاق ١٨٦١٥ وابن الجارود ٨٨٦ والطحاوي في
الشرح ١٣٧/٤ والبيهقي ١٨٦/٦ وغيرهم ، وفي (م) : يخبر بعثتها .

(٢) اللفظ الأول عند البخاري ٩١ ، ٢٤٣٦ ومسلم ٢٥/١٢ واللفظ الثاني رواه مسلم ٢٥/١٢
وأبو داود ١٧٠٨ والبيهقي ١٩٧/٦ عن زيد ، وقد استنكر أبو داود هذه الزيادة ، وذكر أنه تفرد
بها حماد بن سلمة كما ذكرنا آنفا ، وتعقبه المنذري في تهذيبه ، وذكر أنه لم يتفرد بها .

(٣) هو حديث مشهور ، وقد تقدم مرارا أنه عند الدارقطني ٢١٨/٤ والبيهقي ٢٥٢/١٠ من عدة
طرق ، عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وفي بعضها ضعف ، وهو الحديث
الثالث والثلاثون من الأربعين النووية ، وانظر طرده وشرحه في جامع العلوم والحكم ص ٢٧٣ .

فالتخصيص - وقد قام دليله - يخرجها ، مع أنا نقول البينة ما تبين الحق^(١) وتظهره ، والصفة هنا بهذه المثابة ، لتعذر إقامة البينة عليها غالبا ، لأنها تسقط في حال الغفلة والسهو .

وظاهر كلامه أنه لو ادعاها بلا صفة لم تدفع إليه ، وهو ظاهر لما تقدم ، وقوة كلامه يقتضي أنه لا يجب عليه دفع زيادتها معها والحال ما تقدم ، وهو أحد الوجهين ، أو الروايتين ، على ما في التلخيص ، واختيار أبي محمد ، لحدوثها في ملكه ، (والثاني) [يأخذها ربها بها ، كما يأخذها بالزيادة المتصلة ، وكالبائع الراجع على المفلس ، أما في حول التعريف فإنها ترد بزيادتها]^(٢) مطلقا ، لبقائها على ملك مالكها ، والله أعلم .

قال : أو مثلها إن كانت قد استهلك .

ش : اختيار أبي محمد رحمه الله أن اللقطة بعد الحول تملك بغير عوض يثبت في ذمته ، وإنما يتجدد العوض بمجيء صاحبها ، وعند القاضي وكثير من أصحابه لا يملكها إلا بعوض يثبت في ذمته لصاحبها ، وعلى القولين يزول ملك الملتقط عنها بوجوده إن كانت باقية ، ويجب عليه إذا بدلها ، وهو مثلها ، أو قيمتها إن كانت تالفة ، لحديث زيد ، فإنه أمره بإنفاقها ، ثم قال « ولتكن وديعة عندك ، فإن جاء

(١) في (م) : فهي داخله .. ولو نسلم دخوله ... دليله يخرجها . وفي (خ) : قام دليل . وفي

(د) : يخرجها . وفي (ع) : ما يتبين الحق .

(٢) في (م) : لم تدفع وهو ... لا يجب دفع . وفي (س) : وثالثا الراجع . وفي (ع د) : وبألبا

الراجع . وفي (ع د م) : في وجوب التعريف . وفي (خ) : أما وجوب التعريف . وصححت بالهامش : حول . وكلام أبي محمد على زيادتها ذكره في المضي ٧١٣/٥ .

طالبها يوما من الدهر فأدّها إليه » فأمره ﷺ بدفعها إلى ربها ، بعد [إباحة] إنفاقها .

٢٢٠٧ - وقال الأثرم : قال أحمد : أذهب إلى حديث الضحاك بن عثمان ، جوده ولم يروه أحد مثل ما رواه ، إن جاء صاحبها بعد سنة ، وقد أنفقها ردها إليه ،^(١) وحكى عنه أنه لوح إلى عدم الضمان ،^(٢) لحديث عياض بن حمار ، لأن فيه « فهو مال الله يؤتیه من يشاء » وظاهره أنه مباح ، ولما تقدم من قوله ﷺ « فهي لك » وللأول أن يقول بموجبه ، إذ جعلها له ، وكون الله آتاه إياها ، لا ينافي وجوب الضمان عليه بوجود ربها ، وعلى هذا لو نقصت ضمن نقصها ، وتعتبر القيمة حين التملك ، قاله في التلخيص ، وهو ظاهر على رأي القاضي ومتابعيه ، أما على رأي أبي محمد فينبغي اعتبارها حين وجود ربها ، وكذا صرح به أبو البركات ، وهذا كله بعد الحول ، أما قبله فهي أمانة ، كبقية^(٣) الأمانات ، والله أعلم .

(١) الضحاك هو أبو عثمان القرشي الأسدي المدني ، المتوفى سنة ١٥٣هـ وثقه أحمد وابن معين وابن المديني وغيرهم ، وروى له مسلم وأهل السنن كما في تهذيب التهذيب ، وحديثه هذا هو روايته لحديث زيد بن خالد ، وهو عند مسلم ٢٦/١٢ عن الضحاك ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر ابن سعيد ، عن زيد ، بلفظ « عرفها سنة ، فإن لم تعترف فاعرف عفاصها ، ووكاءها ، ثم كلها ، فإن جاء صاحبها فأدّها إليه » وكذا رواه أحمد ١١٦/٤ وأبو داود ١٧٠٦ وعنده « عرفها سنة ، فإن جاء باغيها فأدّها إليه ، وإلا فاعرف » الحديث كلفظ مسلم ، ورواه ابن ماجه ٢٥٠٧ كلفظ مسلم ، وكذا الترمذي ١٣٨٨ والطحاوي ١٣٨/٤ وابن الجارود ٦٦٩ وغيرهم بإسناده نحوه ، وقول أحمد : جوده الخ أي حفظ لفظه وأوضح معناه بغير اختلاف ، وقوله : إن جاء صاحبها الخ هذا من كلام أحمد يوضح به حديث الضحاك .

(٢) في (س) : أنه إلى عدم . وفي (خ) : أنه لو تبع بعدم . وأهملت لفظة (تبع) .

(٣) في (خ) : لا ينافي الضمان وتعتبر قيمتها حين . وفي (م) : القاضي ومتابعيه حين وجودها . وفي (ع) : أما كونه كبقية . وانظر بحث تقويمها في المحرر ١/٣٧٢ وكلام أبي عماد في المغني ٥/٧١٢ .

قال : وإن كان الملتقط قد مات فصاحبها غريم بها .^(١)
ش : إذا مات الملتقط ، بعد أن صارت اللقطة كمال الملتقط ،
ثم جاء ربها ، فهو غريم بها ، يرجع بيدها إن اتسعت التركة ،
وإلا تحاص الغرماء ، لما تقدم من أنه إنما يملكها مضمونة
عليه ، إما حين التملك ، وإما حين وجود ربها ، وكلام
الخرقي يحتمل أن يريد ما إذا تلفت ،^(٢) بقرينة المسألة
السابقة ، وعليه شرح أبو محمد ، ويحتمل أن يريد أنه غريم
وإن كانت باقية ، تنزيلا لانتقالها إلى الوارث منزلة الانتقال
إلى الأجنبي ،^(٣) ولو انتقلت إلى أجنبي لم يلزم إلا بدوها ،
فكذلك إلى الوارث ، ثم على الأول ظاهر كلام الخرقي وغيره
أنه لا فرق بين أن يعلم تلفها بعد الحول أو لا ، وفي المغني
احتمال أنه لا يلزم عوضها إن لم يعلم تلفها بعد الحول ،
لاحتمال تلفها في الحول ، وهي إذا^(٤) أمانة ، والله أعلم .

قال : وإن كان صاحبها جعل لمن وجدها شيئا معلوما فله
أخذه ، إن كان التقطها بعد أن بلغه الجعل .
ش : الجعالة جائزة في الجملة ، لقول الله تعالى ﴿ ولمن جاء
به حمل بعير ، وأنا به زعيم ﴾^(٥) .

(١) في المتن : فإن كان . وفي المتن و (س م) : كان صاحبها غريما بها .
(٢) في (ع) : إذا اتسعت . وفي (س م) : التملك . وفي (س م ع) : يريد ما تلفت .
(٣) في (ع) : إلى الأخير . وفي (م) : إلى الآخر . وهي في (خ) مصححة بالهامش : إلى الأجنبي .
(٤) في (خ) : لا يلزم عوض . وفي (س م د) : وهي أمانة . ونص ما في المغني ٧٢١/٥ : فأما
إن لم يعلم تلفها ، ولم يجدها في تركته ، فظاهر كلام الخرقي أن صاحبها غريم بها ، سواء كان
قبل الحول أو بعده ، لأن الأصل بقاءها ، ويحتمل أن لا يلزم الملتقط شيء ، ويسقط حق صاحبها ،
لأن الأصل براءة ذمة الملتقط منها الخ .
(٥) سورة يوسف ، الآية : ٧٢ .

٢٢٠٨ - وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال : انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها ، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب ، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحي ، فسعوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء ، فقال بعضهم : لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا ، لعلهم أن يكون عندهم بعض شيء . فأتوهم فقالوا : أيها الرهط إن سيدنا لدغ ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه ، فهل عند أحد منكم شيء ؟ فقال بعضهم : والله إني لأرقي ، ولكن والله لقد استضافناكم فلم تضيفونا ، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا ، فصالحوهم على قطع من غنم ، فانطلق يتفل عليه ويقرأ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فكأنما نشط من عقال ، فانطلق يمشي وما به قلبية ، قال : فأوفوهم الذي صالحوهم عليه ، فقال بعضهم : اقتسموا . فقال الذي رقى : لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ ، فنذكر له الذي كان ، فننظر الذي يأمرنا . فقدموا على النبي ﷺ ، فذكروا له ذلك ، فقال « وما يدريك أنها رقية ؟ » ثم قال « قد أصبتم ، اقسما ، واضربوا لي معكم سهما » وضحك النبي ﷺ . متفق عليه ، واللفظ للبخاري ،^(١) والحكمة تقتضي ذلك ، فإن العمل قد يكون مجهولا كصورتنا ، فتعذر الإجارة فيه ، والحاجة تدعو إلى

(١) هو في صحيح البخاري ٢٢٧٦ ومسلم ١٨٧/١٤ وعند البخاري : لعله أن يكون عند بعضهم شيء ... فقالوا يأبى الرهط ... عند أحد منكم من شيء ؟ فقال بعضهم : نعم والله قطع من الغنم ... فأوفوهم جعلهم الذي ... فننظر ما يأمرنا ... فذكروا له فقال الخ ، وفي (م) : هذا الرهط ... يأبى الرهط . وفي (س م) : لا ينفعه شيء فهل ... فقال بعضهم . وفي (ع خ د) : براق لك . وفي (خ) : من الغنم . وفي (م) : يتفل ويقرأ فأوفوهم جعلهم الذي ... لا حتى نسأل ... فننظر ما يأمرنا ... أنها رقية اقسما . وفي (س) : اقتسموا . وفي (خ) : معكم سهم .

رده ، وقد لا يجد متبرعا ،^(١) فاقتضت حكمة الشارع جواز ذلك .

إذا تقرر هذا فإذا جعل رب اللقطة لمن وجدها شيئا معلوما ، فلمن وجدها أخذه ، لما تقدم ، ولقوله ﷺ « المسلمون عند شروطهم » وكما لو استأجره على بناء حائط ، ونحو ذلك ، لكن بشرط^(٢) أن يلتقطها بعد أن بلغه الجعل ، ليكون عمله في مقابلة الجعل ، أما إن وجدها قبل بلوغ الجعل فلا شيء له ، لأنه متبرع بعمله .

وقد تضمن كلام الخري أمورا (منها) أنه لا يشترط العلم بالعمل ، ولا المدة ، وهو صحيح ، بخلاف الإجارة ، والحكمة ما تقدم ،^(٣) (ومنها) أنه لو قدر المدة ، كأن قال : إن وجدتها في شهر ونحو ذلك . صح نظرا لإطلاق كلامه ، لاحتمال الغرر فيها ، بخلاف الإجارة على الصحيح ،^(٤) (ومنها) أنه لا يشترط تعيين العامل ، للحاجة الداعية إلى ذلك ، بخلاف الإجارة ، (ومنها) أن العمل قائم مقام القبول ، لأنه يدل عليه ، أشبه الوكالة ، (ومنها) أن الجعل لا بد وأن يكون معلوما ، كالإجارة وغيرها من العقود ، وحمل البعير في الآية معلوم عندهم ، والقياس على العمل لا يصح ، للحاجة الداعية ثم ، بخلاف هنا ، وفي المغني تحريج بجواز جهالة الجعل ، إن لم يمنع

(١) في (م) : والحكم يقتضي . وفي (س) : فتعذر . وفي (خ) : لا يوجد متبرع .

(٢) في (خ) : إذا تقرر ذلك . وفي (م) : كما تقدم . وفي (س م د) : لكن يشترط . وتقدم الحديث قريبا .

(٣) في (ع) : وبخلاف . وفي (س م د) : والحكم ما تقدم .

(٤) في (م) : لو قدر على المدة قال . ولفظ : بخلاف الإجارة . عن (خ) .

التسليم ، كقوله :^(١) من رد ضالتي فله نصفها . بخلاف : فله شيء . من قول الإمام : إذا قال الأمير في الجهاد : من جاء بعشرة رؤوس فله رأس . جاز ، ومن قوله : إذا جعل جعلاً لمن يذله على قلعة أو طريق ، من مال الكفار مجهولاً ، كجارية بعينها ،^(٢) وقد عرف من هذا ما توافق الجمالة الإجارة فيه ، وما تخالفها ، وتخالفها أيضاً في أن الإجارة عقد لازم ، والجمالة عقد جائز ، وتوافقها في أن ما جاز أخذ العوض عليه في الإجارة جاز في الجمالة ،^(٣) وما لا فلا .

وظاهر كلام الخرقى أن الجعل في مقابلة الوجدان ، وهو ظاهر كلام أبي البركات وغيره ، فعلى هذا هي بعد الوجدان كغيرها من اللقطات ، لصاحبها أخذها ، ولا يجب على الملتقط مؤونة ردها ، وقال في المغني : إذا قال : من وجد لقطتي فله دينار . فقرينة الحال تدل على اشتراط الرد ، إذ هو المقصود ، لا الوجدان المجرد ، وإنما ذكر^(٤) الوجدان لأنه سبب الرد ، فكأنه قال : من وجد لقطتي فردها علي . قلت : ولعله يريد بالرد تسليم العين ، أو التمكين منها ، وكذلك يريد الخرقى بالوجدان الوجدان المقصود ،^(٥) لا

(١) في (خ م) : يخرج بجواز . وفي (د) : لقوله . ونص كلام المغني ٧٢٣/٥ : ويحتمل أن تجوز الجمالة مع جهالة العوض ، إذا كانت الجهالة لا تمنع التسليم .

(٢) في (د) : من أتى بعشرة . وفي (م) : أو طريق مال الكفار . وفي (خ) : الكفار جاز مجهولاً . وفي المغني ٧٢٣/٥ : ويحتمل أن تجوز الجمالة مع جهالة العوض الخ .

(٣) في (م) : أيضاً أن الإجارة العوض عليه الجمالة عليه .

(٤) في (م) : وقال في المغني إن قال . وفي (ع) : الرد هو . وفي (س م) : إنما ذكر . ونص ما في المغني ٧٢٥/٥ : فإن قيل : فإن كان الجاعل قال : من وجد لقطتي فله دينار . فقد وجد الوجدان ؟ قلنا : قرينة الحال تدل على اشتراط الرد ، والمقصود هو الرد ، لا الوجدان المجرد ، وإنما اكتفى بذكر الوجدان لأنه سبب الرد ، فصار كأنه قال . الخ ، فتصرف فيه الشارح كما ترى .

(٥) في (م) : بالرد سلعة العين . وفي (س خ) : ولذلك يريد . وفي (ع س) : الخرقى أن بالوجدان .

مجرد الوجدان ، حتى لو ضاعت بعد أو تلفت استحق
الجعل ، لأن هذا غير مقصود قطعاً ، وإذاً يرتفع الخلاف .

ومفهوم كلام الخرقى رحمه الله كما تقدم أنه لو وجد اللقطة
قبل بلوغ الجعل أنه لا شيء له ، وكذلك في كل عمل عمله
لغيره بغير جعل ، لئلا يلزم الإنسان ما لم يلتزمه ،^(١) ولم
تطب نفسه به ، إلا في صورة واحدة وهي رد الآبق ، فإن
فيه مقدراً على المشهور المعروف ، والمختار^(٢) للأصحاب .

٢٢٠٩ - لأنه يروى عن عمر، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم^(٣)
ولم نعرف لهم في زمنهم مخالفاً^(٤).

وفي هامش (خ) : المقصود هو أنه إذا رآها أخذها وردّها ، أو قصد ردّها ، أو مكن من أخذها ،
فلو تلفت قبل الرد وبعد ذلك استحق . اهـ ، وكعب أيضاً : بل لا يستحق الجعل إلا لو تلفت
بعد الوجدان المقصود . اهـ .

(١) في (م) : وكذا في كل لغيره بلا جعل . وفي (خ) : ما لا يلتزمه .

(٢) في (س م خ د) : على المعروف المشهور .

(٣) حكاه عنهم أبو محمد في المغني ٧٢٧/٥ وروى ابن أبي شيبة ٥٤١/٦ عن ابن المسيب ، أن
عمر جعل في جعل الآبق ديناراً أو اثني عشر درهماً ، ثم روى عن الحارث عن علي رضي الله
عنه مثله ، وروى أيضاً عن أبي عمرو الشيباني أن رجلاً أصاب عبداً بقا يعين التمر ، فجاء به ،
فجعل ابن مسعود فيه أربعين درهماً ، وروى عبد الرزاق ١٤٩١١ والبيهقي ٢٠٠/٦ عن أبي عمرو
الشيباني قال : أصبت غلماناً إباحاً بالعين ، فأتيت عبد الله بن مسعود ، فذكرت ذلك له فقال :
الأجر والغنيمة . قلت : هذا الأجر ، فما الغنيمة ؟ قال : أربعون درهماً من كل رأس . ورواه أبو
يوسف في الآثار ٧٦١ عن أبي عمرو الشيباني قال : كنت جالسا عند ابن مسعود رضي الله عنه ،
فأتاه رجل فقال : رجل قدم بآبق من البحرين ، فقال القوم : لقد أصاب أجراً . فقال ابن مسعود
رضي الله عنه : وجعلنا إن أحب ، من كل رأس أربعين درهماً . ورواه البيهقي ٢٠٠/٦ عن الحجاج
ابن أرقطة عن الشعبي ، عن الحارث عن علي ، في جعل الآبق ديناراً ، قريباً أخذ أو بعيداً . ثم
قال : الحجاج لا يحتج به . وروى عبد الرزاق ١٤٩١٣ عن علي قال : المسلمون يرد بعضهم
على بعض . وذكر الزيلعي في نصب الرابة ٤٧٠/٣ لهذه الآثار طرقاً وشواهد .

(٤) في (م) : ولم يعرف في زمنهم مخالف . وفي (خ) : ولم يعرف مخالف .

٢٢١٠ - وعن النبي ﷺ أنه جعل في رد الآبق إذا جاء به خارجا من الحرم دينارا،^(١) ولأن المصلحة تقتضي ذلك ، لئلا يلحقوا بدار الحرب ويرجعوا عن دينهم ، وبذلك فارقوا غيرهم ، وتوقف في رواية ابن منصور فقال : لا أدري ، قد تكلم الناس فيه ، لم يكن عنده فيه حديث صحيح ، فأخذ من ذلك أبو محمد رواية^(٢) بأنه لا شيء فيه ، وقال : وهو ظاهر كلام الخرقى لقوله : وإذا أبق العبد فلمن جاء به إلى ربه ما أنفق عليه ، ولم يذكر جعلاً ، وأقرب إلى الصحة ، قياساً على غيرهم ، لأن الأصل عدم الوجوب ، والحديث مرسل ، وفيه مقال ، ولهذا قال ابن منصور عن الإمام : لم يكن عنده فيه حديث صحيح . وفي أخذ رواية من هذا نظر ، لأن الواقف^(٣) لا ينسب له قول ، وكونه ظاهر قول الخرقى ينازع فيه أيضاً ، لأن الخرقى ذكر هذا في النفقات ،

(١) رواه عبد الرزاق ٤٩٠٧ عن عمرو بن دينار ، أن رسول الله ﷺ قضى في الآبق يوجد في الحرم بعشرة دراهم ، ووصله البيهقي ٢٠٠/٦ عن عمرو بن دينار عن ابن عمر به مرفوعاً ، ثم قال : فهذا ضعيف ، والمخفوط حديث ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، وعمرو بن دينار ، قالوا : جعل رسول الله ﷺ في الآبق يوجد خارجاً من الحرم عشرة دراهم ، قال : وذلك منقطع . وهكذا رواه ابن أبي شيبة ٥٤٠/٦ عن ابن جريج ، عن عطاء أو ابن أبي مليكة ، وعمرو بن دينار ، قالوا : مازلنا نسمع أن رسول الله ﷺ قضى في العبد الآبق ، يوجد خارجاً من الحرم دينارا ، أو عشرة دراهم ، ثم رواه أيضاً ٥٤٣/٦ برقم ١٩٩١ عن ابن جريج ، وعمرو بن دينار ، قالوا : جعل النبي ﷺ في العبد الآبق إذا جيء به خارج الحرم دينارا . وفي (ع خ د) : جعل في جعل الآبق . وفي (د) : خارج الحرم .

(٢) في (ع) : ويرجعون . وفي (ع س د) : حديث صحيح ، في رواية ابن منصور فأخذ . وفي (ع) : وأخذ . وفي (خ د) : رواية أنه . وفي هامش (خ) : على قوله (لم يكن عنده) : كذا في النسخ ، وكأنه سقط منه : كأنه لم يكن عنده . اهـ والظاهر أنه لا سقط فيه ، فهو هكذا في المعنى ٧٢٧/٥ وما أخذه الموفق .

(٣) في (م) : جاء به ما أنفق عليه فلم يذكر . وفي (خ) : ابن منصور عن أحمد . وفي (م) : فيه حديث ، وفي أخذ من هذا . وفي (ع) : نظراً إلى أن الواقف .

وهو بصدد بيانها ، لا بيان الجعل ، وعلى كل حال فالمذهب الأول .

وعليه اختلف في قدر الجعل ، واتفق الأصحاب فيما علمته أنه إن رده من خارج المصر ففيه روايتان (إحداهما) - واختارها الخلال - أن الواجب له أربعون درهما .

٢٢١١ - اعتمادا على أن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه .^(١) (والثانية) أنه دينار أو اثنا عشر درهما .

٢٢١٢ - نظرا إلى أنه يروى عن عمر وعلي رضي الله عنهما^(٢) واختلف نقل الأصحاب فيما إذا رده من المصر ، ففي الهداية ، والمقنع ، والمحزر ، أن الواجب له دينار ، أو اثنا عشر درهما ، وفي الخصال لابن البنا ، وكتاب الروايتين ، أنه عشرة دراهم ، وبالف القاضي في ذلك فقال : إن الرواية لا تختلف في ذلك ، وفي المغني أنه دينار أو عشرة دراهم ، وفي الكافي أنه دينار ، أو اثنا عشر درهما في رواية ، وفي أخرى دينار^(٣) ، وفي خلاف الشريف ، وأبي الخطاب ، والجامع الصغير ، أنه دينار أو اثنا عشر درهما في رواية ، وفي أخرى عشرة دراهم وجمع الطرق أنه دينار أو اثنا عشر درهما في رواية ، وفي رواية ، وفي أخرى دينار أو عشرة دراهم ، وفي ثلاثة دينار ، وفي رابعة^(٤) عشرة دراهم ، وقد نقل ابن هانيء عن

(١) أي في الأثر الذي ذكرناه عند عبد الرزاق وغيره .

(٢) تقدم ذكره عن عمر ، وعلي عند ابن أبي شيبة وغيره .

(٣) قال في الهداية ١/١٨٥ : وهو مقدر بدينار ، أو باثني عشر درهما ، وكذا في المحزر ١/٣٧٢ والمقنع ٢/٢٩٤ وانظر البحث في المغني ٥/٧٢٧ والكافي ٢/٣٣٥ .

(٤) المراد بالطرق الروايات عن أحمد ، أي متى تتبعناها تحصل لنا أربع روايات ، وفي (م) : وفي رواية أخرى عشرة دراهم وجمع ... وفي رواية دينار أو عشرة دراهم ، وفي ثلاثة ، وفي رابعة . وليس في (د) : وجمع الطرق ... أو عشرة دراهم .

أحمد فيمن عمر قناة قوم أنه يرجع عليهم ، ذكر ذلك القاضي في الغصب ، من كتاب التعليق ، وذكره من رواية محمد بن أبي حرب الجرجاني ،^(١) وعلله بأن الآثار بمنزلة الأعيان ، فكما أنه يرجع بالأعيان ، كذلك يرجع بالآثار ، قلت : وهذا التعليل إنما يقتضي الرجوع فيما عمله ، بأن يزيله ، كما يرجع في الأعيان ، لا أنه يرجع ببدل ذلك على مالك العين ، والله أعلم .

قال : وإن كان^(٢) الذي وجد اللقطة سفيها أو طفلا قام وليه بتعريفها ، فإن تمت^(٣) السنة ضمها إلى مال واجدها . ش : إذا وجد اللقطة سفيه أو طفل قام وليه بالتعريف ، لأن واجدها ليس أهلا للتعريف ، والولي قائم مقامه ، ونائب منابه ، فإذا تم التعريف ضمها الولي إلى مال واجدها ، وصارت كسائر ماله ، لأنها من أكسابه ، أشبه

(١) ابن هانيء هو إسحاق صاحب مسائل الإمام أحمد ، ولم أجد هذا النقل في المسائل المطبوعة ، فلعله في غيرها ، (والقناة) هي الآبار التي تحفر في الأرض متابعة ليستخرج ماؤها ، ويسبح على وجه الأرض ، قاله في اللسان مادة (قنا) و (الجرجاني) هكذا في نسخ الشرح ، وصوابه (الجرجاني) وهو محمد بن النقيب بن أبي حرب ، قال في الطبقات ٣٣١/١ رقم ٤٧٢ ذكره أبو بكر الخلال فقال : ورع يعالج الصبر ، جليل القدر ، كان أحمد يكتبه ، ويعرف قدره ، ويسأل عن أخباره ، عنده عن أبي عبد الله مسائل مشبعة كنت سمعتها منه اهـ . ونسبته إلى (جرجانيا) بلد من أعمال النهروان الأسفل ، بين واسط وبغداد ، قال ياقوت : وقد خرج منها جماعة من العلماء ، والشعراء ، والكتاب ، والوزراء الخ ، وليس في الرواة عن أحمد جرجاني بهذا الاسم ولا ما يقرب منه . وفي (س م ع د) : عمر قناة دون قوم . وفي (س) : ذكر القاضي ذلك . وفي (م) : محمد بن حرب .

(٢) زاد في المغني والمتن : وإن كان التقطها قبل ذلك فردها لعله الجعل لم يجز له أخذه .

وكانها سقطت من نسخة الشارح ، ولم أثبتها حيث لم يذكر لها شرح ، فارجع إلى توضيحها في المغني ٧٣٠/٥ .

(٣) في المتن و (م) : الذي وجدها . وفي (م) : فإذا تمت .

اصطياده،^(١) ونحو ذلك ، وقد تضمن كلام الخرقى صحة التقاط الصبي^(٢) والسفيه ، وهو صحيح ، لعموم قوله ﷺ « من وجد لقطة » ونحو ذلك ، وكما يصح احتطابه وغيره ، والله أعلم .

قال : وإذا وجد الشاة بمصر أو بمهلكة فهي لقطة .
ش : يعني فله أخذها ، وهذا (إحدى الروايتين) وأشهرهما ، لما تقدم من قوله عليه السلام في حديث زيد بن خالد « فإنما هي لك ، أو لأخيك ، أو للذئب » (والرواية الثانية) لا يلتقطها إلا الإمام ، لقوله ﷺ « لا يأوي الضالة إلا ضال » وعلى الأولى - وهي المذهب -^(٣) هل يملكها بالتعريف ؟ فيه روايتان قد تقدمتا ، وحكم كل ما لا يمتنع من صغار السباع - الثعلب ، وابن آوى ، والذئب ، ونحو ذلك - كفصلان الإبل ، وعجول البقر ، وأفلاء الخيل ، والأوز ، والدجاج،^(٤) ونحوها - حكم الشاة فيما ذكرنا . وقد دل مفهوم كلام الخرقى على ذلك فيما بعد .

(١) في (ع س م د) : إذا وجد اللقطة سفيها أو طفلا . وهو لحن فاعتمدت (خ) : ولعل الناسخ تبع نسخها في المتن . وفي (س خ د) : ليس بأهل . وفي (م) : والولي يقوم ... ضمها إلى مال واجدها وكانت . وفي (د) : أشبهت الاصطياد .

(٢) بهامش (خ) : وإن كان دون سن التمييز ، وقد صرح في المغني بصحة التقاط المجنون ، والطفل مثله . اهـ .

(٣) في (م) : والرواية الأخرى . وفي (ع س د) : وعلى الأول وهو المذهب .
(٤) الثعلب وما عطف عليه تمثيل لصغار السباع ، والفصلان وما بعدها تمثيل لكل ما لا يمتنع ، (وابن آوى) نوع من الكلاب البرية يشبه الكلب ، له رائحة كريهة ، قاله في حاشية الروض المربع ٤٢٠/٧ وقد أطلال الدميري في وصفه في حياة الحيوان الكبرى حرف الألف ، والفصلان جمع فصيل وهو ولد الناقة الصغير ، (والعجول) جمع عجل ولد البقرة ، (والأفلاء) واحدها فلو (والأوز) بضم الهمزة وتشديد الواو ، طير ألوف كاللدجاج ، وراجع للتوسع في وصف هذه المسميات (حياة الحيوان) للدميري ، وكتب اللغة .

وظاهر كلام الخرقى أنها تعرف كغيرها من اللقطات ، وهو مقتضى كلام صاحب التلخيص ، وأبي البركات ، وغيرهما ، وزعم أبو محمد أن الأصحاب لم يذكروا لها تعريفا ، ثم قال أبو محمد : إن واجدها يخير بين ثلاثة أشياء ، (أكلها) وعليه قيمتها ، (وبيعها) وحفظ ثمنها ، (وحفظها) والإنفاق عليها من ماله ، وهل يرجع به إن لم ينو التبرع ؟ فيه روايتان ،^(١) وظاهر كلام صاحب التلخيص يخالفه في الأخير ، لأنه قال : لا يبيع بعض الحيوان للنفقة عليه ، لأنه يفضي إلى بيع كله .

ونبه الخرقى بقوله : بمصر أو بمهلكة . على قول مالك ومن وافقه ، من أنه إن وجدها بمصر أخذها وذبحها ، وبمهلكة يحفظها إلى أن يجيء ربها .^(٢)

(واعلم) أنها إنما تكون لقطة بالمهلكة إذا لم يعلم أن صاحبها تركها ، أما لو تركها صاحبها بالمهلكة ترك الإيأس منها ، فليست بلقطة ،^(٣) وهي لمن أحيائها ، نص عليه ، والله أعلم .

(١) انظر كلام أبي البركات في المخرر ٣٧١/١ وكلام أبي محمد في المغني ٧٣٥/٥ ورجح فيه تعريفها .

(٢) قول مالك ذكره في المدونة الكبرى ٣٦٧/٤ وأورده أبو محمد في المغني ٧٣٧/٥ وذكر قول من وافقه .

(٣) في (خ) : أن واجدها مخير . وفي (م) : الحيوان لنفقة عليه . وفي (ع) : على ملك قول من وافقه . وفي (م) : إذا لم أن صاحبها . وفي (خ) : فليست لقطة . وبهامش (خ) : قد يؤخذ من قوله : بمصر أو بمهلكة . أنه لو وجدها بقرية ليس مصرا ، أو بفلاة ليست مهلكة فليست لقطة ، ويكون ذلك أخذا من الحديث ، أعني قوله « هي لك أو لأخيك أو للذئب » فإنما يخشى عليها من الذئب إذا كانت بمهلكة ، وإنما يخشى عليها من أخيه يعني من إنسان آخر يأويها أو يلتقطها إذا كانت بمصر أو بمهلكة ، أما إذا كانت بقرية يعرف بعض أهلها بعضها ، وعادتهم تسرع مواشيهم

قال : ولا يتعرض لبعير ، ولا لما فيه قوة يمنع عن نفسه .^(١)

ش : لا يتعرض لبعير ، لنص حديث زيد ، ولا لما فيه قوة يمنع نفسه^(٢) عن صغار السباع ، كالخيل ، والبغال ، والبقر ، لما علل به صلى الله عليه وسلم من قوله « دعها فإن معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء ، وتأكل الشجر ، حتى يجدها ربها » وقال في الشاة « خذها ، فإنما هي لك ، أو لأخيك أو للذئب »^(٣) فعلل جواز أخذ الشاة بكونها معرضة للذئب ، ومنع من أخذ البعير لكونه معه حذاؤه فيرعى ، « وسقاؤه »^(٤) وهو ما يوعي في بطنه من الماء ، وهو لكبر جثته لا يقدر عليه الذئب ونحوه ، فيؤمن من تلفه غالبا .

٢٢١٣ - وقد روى منذر بن جرير رضي الله عنهما ، قال : كنت مع أبي جرير ، بالبوازيح في السواد ، فراحت البقر ، فرأى بقرة أنكرها فقال : ما هذه البقرة ؟ قالوا : بقرة لحقت بالبقر .

بين بيوتهم وفي مراعيهم ، لم يجر أخذها . اهـ ثم كتب المصحح : لم أقف على هذا في المعنى ، بل صرح فيه بتعريفها كالذهب والفضة ، وبالمالك بعده غير مرة جازما بذلك من غير تردد فيه اهـ . وكتب على قوله (على قول مالك ومن وافقه) : هذا عكس ما في المعنى ، فإنه قال فيه : وقال مالك وأبو عبيد وابن المنذر في الشاة توجد في الصحراء : اذبحها وكلها . وفي المصر : ضمها حتى يجدها صاحبها ، لأن الذئب لا يكون في المصر . وأجاب بأن كونها في الصحراء للذئب لا يمنع كونها لغيره في المصر ، وهي لقطة ، فحكمها حكم غيرها من اللقطات . اهـ .
(١) في (خ) : لبعير إلا لما فيه . وفي (ع) : ولما فيه . وفي المتن قوة المنع . وفي (ع) : والمتن : من نفسه .

(٢) ليس في (م) : لنص حديث زيد . وفي (م) (خ) : يمنع عن نفسه .
(٣) هذا بعض من حديث زيد بن خالد الجهني في اللقطة ، وقد تكرر ذكره في الباب ، وليس في (م) : من قوله . وفيها : معها سقاؤها ترد .
(٤) الحذاء في الأصل ما يلبس في القدم ، ليقبها الرمضاء والحجارة ، وعبر به هنا عن خف البعير ، الذي يشبه الحذاء في غلظه وثخائه . (والسقاء) هو الرعاء من الجلود ونحوها لحفظ الماء واللبن ، وعبر به عن بطن البعير الذي يوعي فيه من الماء ما يكفيه مدة طويلة ، وفي (م) : بكونها .

فأمر بها فطردت حتى توارت ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يؤوي الضالة إلا ضال » رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ،^(١) وألحق الأصحاب بذلك الحمر ، نظرا إلى صورتها ، وألحقها أبو محمد بالشاة ، نظرا إلى مشاركتها في علتها ، وهو تعرضها للذئب ، ومفارقتها للإبل في عدم صبرها على الماء ،^(٢) وحكم ما يمتنع من صغار السباع بطيرانه كالطيور كلها ،^(٣) أو بسرعته ، كالظباء ونحوها ، أو بنابه ، كالفهد والكلب - على وجه - حكم الإبل ونحوها ، نعم إن كانت الصيود متوحشة ، إذا تركت ذهبت إلى الصحراء ، وعجز عنها صاحبها جاز التقاطها ،^(٤) قاله أبو محمد ، ويلحق بالإبل من غير الحيوان ما يتحفظ بنفسه كأحجار الطواحين وكبير الخشب ، ونحو ذلك بطريق الأولى ، لأن الإبل متعرضة للتلف في الجملة ، بخلاف هذه .

(١) تقدم بعض هذا الحديث برقم ٢١٩٥ وذكرنا بعض من رواه ، وهو بتمامه عند أبي داود ١٧٢٠ وابن ماجه ٢٥٠٣ من طريق المنذر بن جرير به ، وهو عند أحمد ٣٦٠/٤ مقتصر على المرفوع ، ورواه بالقصة الطحاوي في الشرح ١٣٣/٤ والبيهقي ١٩٠/٦ والنسائي في الكبرى ، كما في تحفة الأشراف ٣٢٣٣ وسكت عنه أبو داود ، والمنذري في التهذيب ١٦٤٦ ورواه ابن أبي شيبة ٤٦٤/٦ عن الضحاك بن المنذر بن جرير ، عن أبيه ، عن جرير قال : الضالة لا يأخذها أو لا يأويها إلا ضال . فذكره موقوفا . وفي هامش (خ) : البوازيج بياء موحدة ، وواو خفيفة ، وبعد الألف زاي ، وياء ساكنة مشناة تحت ، وجيم ، عمل معروف قريب من الدجيل وسامراء ، اهـ ونقل في حاشية تهذيب سنن أبي داود ٢٧٣/٢ من هامش المنذري قال : هي الإمارة التي فتحها جرير بن عبد الله البجلي ، وبها قوم من مواليه ، وليست ببوازيج الملك ، التي بين تكريت وأربل . اهـ والمراد بالسواد سواد العراق .

(٢) ذكر الحمر أبو الخطاب في الهداية ٢٠٤/١ وابن مفلح في الفروع ٥٦٥/٤ والمرداوي في الإنصاف ٤٠١/٦ وأبو محمد في المغني ٧٤١/٥ والكافي ٣٥٨/٢ وغيرهم .

(٣) انظر كلام أبي محمد على الطيور في المغني ٧٤١/٥ وفي (م خ) : لطيانه . وتقدمت جملة (كالطيور كلها) في (س م ع) : قيل قوله (وحكم ما يمتنع) .

(٤) في (س م ع) : إذا نزلت ذهبت . وفي (م) : لى الشجر . وفي (ع د) : إلى الصخر . وفي (د) : جاز التقاطه .

وقوله : ولا يتعرض لبيع . هذا في غير الإمام أو نائبه ،
أما الإمام^(١) أو نائبه فله أخذها ليحفظها لمالكها ، لا
ليتملكها .

٢٢١٤ - لما روى مالك في موطنه عن ابن شهاب قال : كانت ضوال
الإبل في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إبلا مؤبلة
تنتاج ، ولا يمسه أحد ، حتى إذا كان عثمان أمر بمعرفتها ،
ثم تباع ، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها .^(٢) والله أعلم .

(١) في (ع د) : ولا يتعرض بالبيع . وفي (خ) : أما في الإمام .

(٢) هكذا هو في الموطأ رواية يحيى ٢٢٧/٢ ورواية محمد بن الحسن ٨٥٠ ورواه البيهقي ١٩١/٦
من طريق مالك به ، ورواه عبد الرزاق ١٨٦٠٧ عن معمر عن الزهري ، قال : كتب عمر إلى
عماله : لا تصلوا الضالة أو الضوال . قال : فلقد كانت الإبل تنتاج حملا ، وترد المياه ، ما يعرض
لها أحد ، حتى يأتي من يعترفها فيأخذها ، حتى إذا كان عثمان كتب أن ضموها وعرفوها ، فإن
جاء من يعرفها وإلا فيبيعوها ، وضعوا أثمانها في بيت المال ، فإن جاء من يعترفها فادفعوا إليهم الأثمان .